الأمم المتحدة
E/RES/2018/26
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
Distr.: General
6 August 2018

دورة عام ٢٠١٨

البند ١١ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨

[بناء على مقترح نظر فيه في جلسة عامة (E/2018/L.26)]

٢٠١٨/٢٦ - برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى إعلان إسطنبول[١] وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[٢] اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا المعقود في إسطنبول، تركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، وأقرتهما الجمعية العامة بموجب قرارها ٦٥/٢٨٠ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، الذي أهابت فيه الجمعية بجميع أصحاب المصلحة المعنيين الالتزام بتنفيذ برنامج العمل، وإذ يشير أيضا إلى الإعلان السياسي الذي اعتمد في إطار استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ الذي أجري في أنطاليا، تركيا، من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، وأيدته الجمعية في قرارها ٧٠/٢٩٤ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦،

وإذ يعيد تأكيد الهدف الرئيسي لبرنامج عمل إسطنبول المتمثل في التصدي للتحديات الهيكلية التي تواجه أقل البلدان نموا من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتمكين تلك البلدان من استيفاء معايير الخروج من قائمة أقل البلدان نموا،

---

(١) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١* (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

150818 030818 18-12678 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يشير إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٣]، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[٤]، واتفاق باريس[٥]، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠[٦]، والخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها في كويتو مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)[٧]،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٣١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧،

وإذ يشير كذلك إلى قراره ٢٠١٧/٢٨ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ بشأن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠،

وإذ يشير إلى قراري الجمعية العامة ٥٩/٢٠٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٧/٢٢١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، المتعلقين بالانتقال السلس للبلدان التي يُرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً،

وإذ يرحب بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٧٩ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وإذ يشدد على أهمية تنفيذه الكامل وفي الوقت المناسب،

وإذ يسلم بأوجه التآزر بين تنفيذ برنامج عمل إسطنبول وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

١- ***يحيط علما*** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[٨]؛

٢ - ***يهيب*** بأقل البلدان نموا وبشركائها الإنمائيين ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تواصل تكثيف الجهود التي تبذلها من أجل أن تنفذ على نحو كامل وفعال، مع توخي التنسيق والاتساق والسرعة، الالتزامات التي قطعت في برنامج عمل إسطنبول[٢] بمجالاته الثمانية ذات الأولوية، وهي (أ) القدرة المنتجة، (ب) والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، (ج) والتجارة، (د) والسلع الأساسية، (هـ) والتنمية البشرية والاجتماعية، (و) والأزمات المتعددة والتحديات المستجدة الأخرى، (ز) وتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات، (ح) والحكم الرشيد على كافة المستويات؛

٣ - ***يدعو*** القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، كل في مجال اختصاصه، بما يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا؛

---

(٣) قرار الجمعية العامة ٧٠/١.

(٤) قرار الجمعية العامة ٦٩/٣١٣، المرفق.

(٥) المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، القرار ١/م أ-٢١.

(٦) قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٨٣، المرفق الثاني.

(٧) قرار الجمعية العامة ٧١/٢٥٦، المرفق.

(٨) A/73/80-E/2018/58.

٤ - ***يرحب*** بتفعيل بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا وبتدشين مقره في غيبزي، تركيا، مما يعني تحقيق أولى غايات أهداف التنمية المستدامة، الغاية ١٧-٨، ويحيط علما مع التقدير بالتبرعات التي قدمها كل من تركيا والنرويج والسودان وبنغلاديش والفلبين، ويدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص إلى تقديم التبرعات المالية والمساعدة التقنية إلى بنك التكنولوجيا لضمان تشغيله بفعالية؛

٥ - ***يؤكد من جديد*** احتياج أقل البلدان نموا، باعتبارها أشد مجموعات البلدان ضعفا، إلى دعم عالمي معزز للتغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٣]، ويهيب في هذا الصدد بالمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية للدعم المقدم من جميع المصادر من أجل تيسير التنفيذ المنسق والمتابعة والرصد المتسقين لبرنامج عمل إسطنبول وخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[٤] في أقل البلدان نموا، وأن يعمل على تعزيز ذلك الدعم؛

٦ - ***يسلم*** بأنه من الأهمية بمكان توفير قدر كبير من الموارد العامة المحلية الإضافية، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني، مشفوعة بالمساعدة الدولية حسب الاقتضاء، ابتغاء تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة، وبأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا تقران بالدور المحوري لتعبئة الموارد المحلية الذي يؤكده مبدأ تولي زمام الأمر على الصعيد الوطني، ويسلم أيضا بأن أقل البلدان نموا تبذل جهودا كبيرة لتعبئة الموارد المحلية واجتذاب الاستثمار الخاص، بيد أنه يلزم إحراز مزيد من التقدم، ويشدد على أهمية تعزيز البيئات التمكينية الداخلية، بما يشمل سيادة القانون ومكافحة الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكاله؛

٧ - ***يسلم أيضا*** بأنّ أنشطة الأعمال التجارية والاستثمار والابتكار الخاصة هي محركات رئيسية للإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل للجميع وإيجاد فرص العمل، وبأن تدفقات رؤوس المال الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب النظام المالي الدولي المستقر، هي عناصر حيوية مكملة للجهود الإنمائية الوطنية؛

٨ - ***يعرب عن قلقه*** لأن بلوغ هدف المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة لأقل البلدان نموا المحدد في برنامج عمل إسطنبول وخطة عمل أديس أبابا يظل بعيد المنال، ملاحظا عكس مسار تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا في عام ٢٠١٧، ومعربا عن تقديره للبلدان القليلة التي حققت أو تجاوزت التزاماتها بهدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية وهدف رصد ما يتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، ويهيب بمقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية أن يفي كل واحد منهم بما عليه من التزامات تجاه أقل البلدان نموا فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ويشجع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية تحديد نسبة ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي هدفا للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، مؤكدا من جديد، في الوقت نفسه، أن من الغايات المهمة للتمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، تحفيز حشد موارد إضافية من مصادر أخرى، عامة وخاصة؛

٩ - ***يؤكد من جديد*** أن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وفقا لإعلان ومنهاج عمل بيجين[٩] ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة وقرارات الجمعية العامة، بوسائل منها الاستثمار في تنمية النساء والفتيات وتعزيز مشاركتهن الاقتصادية والسياسية واستفادتهن على قدم المساواة من الموارد الاقتصادية والإنتاجية والتعليم، أمر له أهمية حاسمة وأثر مضاعف في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

١٠ - ***يشير*** إلى قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢١، ويكرر طلب الجمعية المقدم إلى لجنة السياسات الإنمائية بأن ترصد التقدم الذي أحرزته البلدان التي رفع اسمها من القائمة في مجال التنمية، بالتشاور مع حكومات تلك البلدان، على أساس سنوي لمدة ثلاث سنوات بعد أن يصبح رفع اسم البلد من القائمة ساري المفعول وكل ثلاث سنوات بعد ذلك، كتكملة للاستعراضين اللذين يجريان كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا، وأن تدرج النتائج التي تتوصل إليها في تقريرها السنوي الذي تقدمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

١١ - ***يشير أيضا*** إلى التسليم الوارد في الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[١٠] بأهمية عمليات استعراض لجنة السياسات الإنمائية لمعايير الخروج من قائمة أقل البلدان نموا، وإلى التوصية الواردة في الإعلان السياسي بأن تكون تلك الاستعراضات شاملة ومراعية لجميع جوانب السياق الإنمائي الدولي المتغير، بما في ذلك الخطط ذات الصلة، ويحيط علما، في هذا الصدد، بقرار اللجنة تنفيذ برنامج عمل متعدد السنوات للاستعراض الشامل لمعايير أقل البلدان نموا[١١]، ويتطلع إلى ما ستخلص إليه من نتائج؛

١٢ - ***يكرر التأكيد*** على أن توسيع نطاق الاعتراف بمركز أقل البلدان نموا يمكن أن يحفز ويسهل تحسين أساليب دمج برنامج عمل إسطنبول في السياسات الإنمائية، ويحيط علما في هذا الصدد بالدراسة الاستقصائية التي أجرتها لجنة السياسات الإنمائية لجمع معلومات بشأن اعتراف كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمفهوم أقل البلدان نموا وأخذها به وبتوصيات اللجنة[١٢]؛

١٣ - ***يشير*** إلى القرار الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والقاضي بإقامة روابط فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، بما فيها المؤتمرات والعمليات المعنية بأقل البلدان نموا، ويشدد على أهمية تمتين التآزر في سياق تنفيذ الخطط التي جرى اعتمادها مؤخرا وبرنامج عمل إسطنبول على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ويشجع على تنسيق الجهود وكفالة اتساقها لدى متابعة تنفيذها؛

١٤ - ***يعرب عن قلقه البالغ*** لأن حصة الإنفاق على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في أقل البلدان نموا تشهد تناقصا وبلغت ٤٦ في المائة من مجموع

---

(٩) *تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(١٠) قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٩٤، المرفق.

(١١) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٧، الملحق رقم ١٣* (E/2017/13)، الفصل الأول، الفرع ألف، الفقرة ١٢.

(١٢) المرجع نفسه، الفقرة ٥.

النفقات على المستوى القطري في عام ٢٠١٦، مقارنة بنسبة تفوق ٥٠ في المائة مسجلة حتى عام ٢٠١٤[٨]، ويحث منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة إعطاء الأولوية لتخصيص الاعتمادات لأقل البلدان نموا عن طريق وضع مبادئ توجيهية عملية، مؤكدا من جديد أن أقل البلدان نموا، باعتبارها أشد مجموعات البلدان ضعفا، تحتاج إلى دعم معزز من أجل التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويطلب إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تزود البلدان التي هي في طور الخروج من قائمة تلك البلدان بالمساعدة اللازمة لصياغة وتنفيذ استراتيجياتها الانتقالية الوطنية، وأن تنظر في تقديم دعم تحدد طبيعته بحسب الأقطار للبلدان التي خرجت من القائمة، وذلك لفترة محددة من الزمن وعلى نحو يمكن التنبؤ به؛

١٥ - ***يدعو***، في هذا الصدد، منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى إعطاء الأولوية لتخصيص الاعتمادات لأقل البلدان نموا عن طريق وضع مبادئ توجيهية عملية ذات أهداف واضحة من حيث الميزانية، حسب الاقتضاء؛

١٦ - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في دورته لعام ٢٠١٩، تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج العمل، في إطار البند الفرعي المعنون ''استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠'' من البند المعنون ''تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة''.

الجلسة العامة ٥١
٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨